

للفلسطينيين على أنه رفض نابع من خطورة الموقف العربي تجاه اسرائيل . فقد تأخرنا في العمل على تغيير المناخ الدولي . لذلك فمن الواضح أن العالم اليوم لا يقبل بمطالب اسرائيل ٠٠٠ لذلك فأنتي لا أرى إلا أن تنسحب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ ، وإذا استطاعت فلتتوصل الى شروط أفضل في منطقة القدس « (٨٥) . أما الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة فلا يمكن إلا أن يتحول مع مرور الوقت الى حكم عربي ، إذ لا يوجد أي بند في المعاهدة الدولية يمنع ذلك . « ان بيغن يقول أن قيام حكم عربي في الضفة يعني كارثة . لكن الضفة ستبقى عربية ، وسيقوم فيها حكم عربي ان أجلا او عاجلا . فالبدأ الذي يسود الاجواء السياسية في هذا العصر هو انه لا يحق لأي شعب ان يحكم شعبا آخر ، ولا يجوز حرمان جمهور كبير من حق تقرير المصير . والضفة الغربية لن تكون شاذة عن القاعدة المذكورة . الا اذا أفرغت من سكانها العرب ، واستبدلوا بيهود يسكنون بيوتهم ، وهذا عمل لا نستطيع القيام به . ومن دون ذلك فأن الاستيطان اليهودي في الضفة لا جدوى منه ، وهو بالشكل الحالي ، كانه غير قائم » (٨٦) .

ويشارك حركابي في رأيه هذا الدكتور تسفي هدار ، بقوله : « يعيش في الضفة الغربية منذ اجيال طويلة سكان عرب ، يعتبروننا محتلا غريبا ، ولا يرغبون في سيطرتنا عليهم . ان حقوقنا في المناطق التي يعيش فيها أولئك السكان ، مهما كانت عادلة حسب رأينا ، يجب ان تنبع من مبدأ اساسي بسيط ٠٠٠ وهو انه لا يمكن تبرير سيطرة شعب واحد على آخرين خلافا لرغبتهم ، ولا يمكن تبرير اضطهادهم وسلبهم . وفي هذا المجال ، ليست هنالك اهمية اذا كنا سنعيد الضفة الغربية الى المملكة الاردنية ، او اذا قامت فيها دولة جديدة ، وليس هنالك مكان للدعاء بأن للعرب دولا كثيرا ، ولدينا واحدة فقط . او ان الشعب الفلسطيني ليس له وجود . كذلك ليس هنالك اهمية للرأي القائل بأن المملكة الاردنية ليس لها أي حق في الضفة الغربية وانها خرقت القانون الدولي في حكمها لهذه المناطق ، وان الانتداب الذي منحه عصبة الامم لبريطانيا من اجل اقامة وطن قومي لليهود ، يشمل هذه المناطق ايضا . وحتى اذا لم يكن للمملكة الاردنية أي حق في الضفة الغربية . فأن حقنا ليس افضل من حقها ، لأنه يعارض رغبة السكان المحليين ، ويمكن ممارسته بالارغام فقط . كذلك فان قرارات عصبة الامم التي منحت لصالح الشعب اليهودي ، بعد الحرب العالمية الاولى ، ليست أساسا قويا لتبرير حق اسرائيل في هذه المناطق ، لان القرارات اللاحقة التي صدرت عن الامم المتحدة ، تناقض ذلك » (٨٧) .

انطلاقا من هذه الآراء . بدأت تطلق ايضا بعض الدعوات المحدودة ، الداعية لقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، شرط « ان تعيش بسلام مع اسرائيل » . والواضح ان هذه الجهات لا تهمها المصلحة الفلسطينية بقدر ما يحركها الخوف من تطور القضية الفلسطينية في المستقبل بشكل قد يسيء لاسرائيل ، بسبب تجاهلهم للواقع السياسي المتغير في العالم . وفي هذا الصدد كتب ، مثلا ، دافيد هكوهين : « اذا كان بيغن يؤمن حقا بتسوية سلمية في حدود ارض - اسرائيل كما كانت خلال حكم الملك سليمان قبل ثلاثة آلاف سنة . بواسطة استيطان هذه المناطق ، فمن الواضح انه لا يعيش الواقع السياسي العالمي الذي نعتبر جزءا صغيرا منه . كيف يستطيع رئيس الحكومة ان يكون اعمى واصم بالنسبة لما يحدث في قارتي آسيا وافريقيا التي يفوق عدد سكانها نصف البشرية ، بينهم مئات الملايين من المسلمين ، وضمن هؤلاء مائة مليون عربي ، تحولت قوتهم العسكرية ، ووزنهم السياسي وقوتهم الاقتصادية ، خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، الى حقيقة لم يتوقعها واضعو اساس الحركة الصهيونية مقيموا دولة اسرائيل .